إنما يخشى الله من عباده العلماء

المجلد ١١ العدد ١ ● يونيو ٢٠١٤

# مجلة
# الإسلام في آسيا

مجلة دولية نصف سنوية محكمة باللغتين العربية والإنجليزية

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا



# قانون تقييد تعدد الزوجات في إقليم كردستان العراق
# دراسة تحليلية فقهية في ضوء الواقع المعاصر

**Polygamy Restriction Law in the Kurdistan Region of Iraq**
**A Jurisprudential Analysis of Contemporary Realitis**

**Sekatan Undang-undang Poligami di Wilayah Kurdistan di Iraq**
**Satu Analisis Yurisprudensi Mengenai Realiti Kontemporari**

عارف علي عارف*، ورزكار سليمان مولود**

**الملخّص**

تعدد الزوجات مباح في الإسلام مع قيود في ذلك، ولكن تطبيقاته تشهد تنوعًا من مجتمع إلى آخر، وكردستان العراق لديهم قانون تقييد تعدد الزوجات. وقد جعل تعدد الزوجات مطيّة لنقد الإسلام وتسديد ضربات له من أجل تشويه الفقه الإسلامي. فكانت هناك حاجة للنظر الموضوعي في هذه المسألة في ضوء الفقه الإسلامي وأصوله. يهدف هذا البحث إلى تحليل الآرء الفقهيّة لعلماء المسلمين في تقييد تعدد الزوجات من أجل الوصول إلى مقترحات مناسبة مراعيا في ذلك الواقع الاجتماعي في إقليم كردستان العراقي.

**الكلمات المفتاحية:** تعدد الزوجات، قانون تقييد التعدد، إقليم كردستان، القواعد الفقهية.

* أستاذ قسم الفقه وأصوله، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

** دكتور في قسم الشريعة الإسلامية، جامعة صلاح الدين أربيل بالعراق.

**Abstract**

Polygamy is allowed with definite restrictions in Islam but its practical manifestation varies from region to region. Iraqi Kurdistan has its own system of polygamy restriction. It has consequently provided for critics of Islam a shot in the arm to discredit Islamic law. There is a need to look at the issue objectively in the light of Islamic jurisprudence. This paper seeks to analyse jurisprudential views of Muslim scholars on the polygamy restriction with a view to coming up with appropriate suggestions keeping in view social realities in Kurdistan region of Iraq

**Keywords:** Polygamy, Law of Restriction, Kurdistan Region, Juristic Maxims.

**Abstrak**

Poligami dibenarkan dalam Islam dengan sekatan yang jelas tetapi manifestasi praktikalnya berbeza dari kawasan ke kawasan. Kawasan Kurdistan Iraq mempunyai sistem sekatan poligaminya sendiri. Ia telah mengakibatnya pengkritik Islam mendapat peluang untuk mencemarkan undang-undang Islam. Terdapat keperluan untuk melihat isu ini secara objektif berdasarkan perundangan Islam. Karya ini bertujuan untuk menganalisis pandangan jurisprudens ulama Islam mengenai sekatan poligami itu dengan tujuan untuk menghasilkan cadangan yang bersesuaian dengan realiti sosial di wilayah Kurdistan di Iraq.

**Kata Kunci:** Poligami, Sekatan Undang-undang, Wilayah Kurdistan, Fekah Maxims.

**المقدمة:**

الحمد لله الذي شرع لعباده ما فيه صلاحهم في دنياهم وسعادتهم في أخراهم، وأشهد أن لا إله إلا الله القائل في كتابه العزيز: [وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً][1]. وأشهد.أن محمداً عبده ورسوله. اللهم صلّ على محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

---

[1] سورة النساء، الآية: 3.

فمن حين إلى حين تثار بيننا عاصفة من الجدال حول موضوع تعدد الزوجات، بحيث استغله أعداء الإسلام ليصبح سلاحاً بيدهم لضرب الإسلام والطعن في تشريعاته، إذ يتهمون الإسلام بأنه أهدر كرامة المرأة وأسقط اعتبارها الذاتي في الحياة. هذا وقد أصدرت بعض حكومات البلدان الإسلامية تشريعات بمنع تعدد الزوجات أو تقييده بقيود شديدة، ومن بينها حكومة إقليم كردستان- العراق حيث أصدرت قانونًا بتقييد تعدد الزوجات بقيود صارمة يشبه إلغاءه. ويسعى هذا البحث إلى توضيح الصورة الحقيقية لنظام تعدد الزوجات المنضبط بأحكام الشرع وشروطه، إضافة إلى بيان الآثار السلبية لقانون تقيد تعدد الزوجات ومدى تأثيرها على الفرد والمجتمع.

## مشروعية تعدد الزوجات في الإسلام

لقد ثبتت إباحة الإسلام للتعدد بنص الكتاب والسنة والإجماع.

**أولا**: القرآن الكريم: ورد تشريع تعدد الزوجات في القرآن الكريم، وبالأخص في آيتين فقط من سورة النساء وهما:

1-قوله تعالى: **[وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا]**[2].

2-قال تعالى: **[وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا]**[3].

---

[2] سورة النساء، الآية: 3.

[3] سورة النساء، الآية: 129.

ويستنتج من هاتين الآيتَين الأحكام الآتية:

أ- إباحة تعدد الزوجات حتى أربع كحد أعلى[4].

ب- أن التعدد مشروط بالعدل بين الزوجات، ومن لم يكن متأكدا من قدرته على تحقيق العدل بين زوجاته فإنه لا يجوز له أن يتزوج بأكثر من واحدة. ولو تزوج الرجل بأكثر من واحدة وهو واثق من عدم قدرته على العدل بينهن فإن الزواج صحيح وهو آثم.

ج- يقصد بالعدل المشروط في الآية الأولى العدل المادي في المسكن والمأكل والمشرب والملبس والمبيت والمعاملة.[5]

د-تفيد الآية الثانية أن العدل في الحب والميل القلبي بين النساء غير مستطاع، إذ إن هذا مما لا يستطيعه الإنسان ولا يملكه[6].

**ثانيا**: السنة النبوية:

روي عن عبدالله بن عمر أنه قال: ((أسلم غيلان الثقفي وتحته عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعا))[7].

**ثالثا**: الإجماع:

أجمعت الأمة الإسلامية قولاً وعملاً منذ عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا على حِل تعدد الزوجات[8].

---

[4] محمد علي السايس، **تفسير آيات الأحكام**، (المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2002م)، ص 210.

[5] الطويل، محمد بن مفسر بن حسين الطويل "تعدد الزوجات في الإسلام" على الموقع الإلكتروني: http://www.ahbab.dz.com، بتاريخ 2011/11/20.

[6] انظر: الرفاعي، **الكلمات في بيان محاسن تعدد الزوجات**: ص20.

[7] سبق تخريجه

[8] انظر: ابن قدامة، **المغني**، ج7،ص64.

**وقفة مع معاني آية التعدد**

قال تعالى: [**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا**][9].

**سبب نزول آية التعدد:**

قال ابن عباس في سبب نزول آية التعدد: "إنهم كانوا يتحرجون في اليتامى ولا يتحرجون في النساء. فتقول لهم الآية: كما خفتم ألا تعدلوا في اليتامى، فكذلك خافوا ألا تعدلوا في النساء"[10].

يوجه الله- سبحانه وتعالى- الخطاب في هذه الآية إلى الناس عامة، وإلى أولياء اليتامى خاصة- ممن يحل لهم التزوج بهن كابن العم مثلا- فيقول لهم: وإن غلب على ظنكم أن لا تعدلوا في شأن تزوجكم من يتامى النساء اللاتي تلون أمورهن المالية، وذلك بعدم إعطائهن صداقهن، أو بسوء معاملتهن، أو ابتزاز أموالهن، فلا تتزوجوهن، فانكحوا ما حل أو ما مالت إليه نفوسكم واستطبتموه من النساء غيرهن ممن هن حلال لكم ولكل واحد منكم الخيار في أن يتزوج اثنتين أو ثلاثا أو أربعا، بحيث لا يزيد من في عصمته على أربع كما له الحق في أن يتزوج واحدة فحسب. فإن ظننتم أو غلب على ظنكم عدم العدل عند تعدد الزوجات إلى العدد المباح في

---

[9] سورة النساء، الآية: 3.

[10] أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج شمس الدين القرطبي، **الجامع لآحكام القرآن**، تحقيق: هشام سمير البخاري (الرياض: دار عالم الكتب، الطبعة 1423هـ-2003م): ص12/5.

شأن القسم والعشرة والمؤنة، فتزوجوا واحدة فحسب من الحرائر، أو تمتعوا بمن شئتم من الإماء وذلك بملك اليمين[11].

أما السؤال الذي تتحتم الإجابة عليه فهو:

هل أن هذه الآية تتنافى مع قوله تعالى: [**وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا**][12].

والإجابة على هذا السؤال أنه ليس هناك تعارض بين هاتين الآيتين، فالعدل الذي أشار الله إليه في الآية الأولى ليس هو المراد في الآية الثانية، فالعدل الأول هو: العدل في النفقة من الكسوة والطعام والشراب والمسكن وكذلك في المبيت، وهذا في مقدور الإنسان أن يفعله، أما العدل المراد في الآية الثانية فهو العدل المستحيل الذي لا يستطيعه الرجل وهو العدل المعنوي في المحبة والميل القلبي[13]. والذي يوضح هذا المعنى بيانه ﷺ لهذه الآية الكريمة أنه كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول: ((اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما تملك ولا أملك))[14]. يعني في الحب والميل القلبي.

---

[11] انظر: البيضاوي، **تفسير البيضاوي** (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت): ج2، ص141؛ محمد بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات (بيروت: دار الفكر، 1425هـ-1995م): ج1، ص222.

[12] سورة النساء، الآية: 129.

[13] انظر: الشنقيطي، **المصدر السابق**: 317/1.

[14] أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داود** (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت)، باب في القسم بين النساء: 208/2.

## تقويم قانون تقييد تعدد الزوجات في إقليم كردستان- العراق

### أولاً: تعريف التقييد

التقييد لغةً: من القيد، والقيد مفرد والجمع أقياد وقيود، وتقييد العلم: كتابته في كتاب. وتقييد المطلق: إدخال الشروط والصفات عليه[15].

التقييد اصطلاحاً: هو اللفظ الذي يدل لا على شائع في جنسه، أو بعبارة أخرى اللفظ الذي اقترن به ما يقلل من شيوعه وانتشاره[16].

### ثانياً: نص قانون تقييد تعدد الزوجات في إقليم كردستان- العراق وما يلاحظ عليه

أصدر برلمان إقليم كردستان- العراق بجلسته الاعتيادية المرقمة (16) والمنعقدة بتاريخ: 2008/8/13

قانون رقم (15) لسنة 2008 تعديلاً لقانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959.

وقبل أن نعرض القانون الجديد في إقليم كردستان بشأن (تقييد تعدد الزوجات)؛ فمن الضروري أن نشير إلى فقرات من قانون الأحوال الشخصية العراقي المتعلق بـــ: (تعدد الزوجات).

---

15 انظر: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، د.ت)، باب القيد: ج3، ص372؛ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، تحقيق: محمود خاصر (بيروت: مكتبة لبنان، طبعة جديدة منقحة، 1415هـــ- 1995م)، باب القاف، ص560.

16 حمد بن حمدي الصاعدي، **المطلق والمقيد وأثرهما في اختلاف الفقهاء** (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، الطبعة الثانية، 1428هـــ)، ص123-124.

**نص قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة (1959)**

**نصت المادة الثالثة على ما يأتي بصدد تعدد الزوجات:**

4- لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة إلا بإذن القاضي ويشترط لإعطاء الإذن الشرطين الآتيين:

أ- أن يكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة.

ب- أن تكون هناك مصلحة مشروعة.

5- إذا خيف عدم العدل بين الزوجات فلا يجوز التعدد ويترك تقدير ذلك للقاضي.

6- كل من أجرى عقداً بالزواج بأكثر من واحدة خلافاً لما ذكر في الفقرتين (4-5) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة بما لا يزيد على مائة دينار أو بهما.

7- استثناءاً من أحكام الفقرتين (4-5) من هذه المادة يجوز الزواج بأكثر من واحدة إذا كان المراد الزواج بها أرملة[17].

**نص قانون تعديل تطبيق الأحوال الشخصية المعدل في إقليم كردستان رقم (15) لسنة 2008**

**نصت المادة الثانية بصدد تقييد تعدد الزوجات على ما يأتي:**

يوقف العمل بالفقرات (4، 5، 6، 7) منها ويحل محلها ما يأتي:

لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة إلا بإذن القاضي ويشترط لإعطاء الإذن تحقيق الشروط الآتية:

أ- موافقة الزوجة الأولى على زواج زوجها أمام المحكمة.

---

17 صباح صادق جعفر الأنباري، **قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959**(بغداد: مطبعة الزمان، 1420هـ- 2000م، د.ط)، ص1.

ب- المرض المزمن الثابت المانع من المعاشرة الزوجية والذي لا يرجى منه الشفاء أو عقم الزوجة الثابت بتقرير من لجنة طبية مختصة.

ج- أن يكون لطالب الزواج الثاني إمكانية مالية تكفي لإعالة أكثر من زوجة واحدة على أن يثبت ذلك بمستمسكات رسمية يقدمها للمحكمة عند إجراء عقد الزواج.

د- أن يقدم الزوج تعهداً خطياً أمام المحكمة قبل إجراء عقد الزواج بتحقيق العدل بين الزوجين في القسم وغيره من الالتزامات الزوجية (المادية والمعنوية).

هـ- أن لا تكون الزوجة قد اشترطت عدم التزوج عليها في عقد الزواج.

و-كل من أجرى عقداً بالزواج بأكثر من واحدة خلافاً لما ذكر في أي من الفقرات (أ، ب، ج، د، هـ) من الفقرة الثانية من هذه المادة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة قدرها عشرة ملايين دينار.

ز- لا يجوز للقاضي إيقاف تنفيذ العقوبات الواردة في الفقرة (و) أعلاه[18].

## ملاحظات على القانون الجديد في إقليم كردستان- العراق

جاء في المادة الثانية من هذا القانون: (لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة إلا بإذن القاضي).

ويلاحظ على هذه الفقرة ما يأتي:

1- إن الله سبحانه وتعالى أناط بالراغب في الزواج وحده تحقيق شرطَيْ

---

18 **وقائع كوردستان**، الجريدة الرسمية لحكومة إقليم كردستان تصدرها وزارة العدل (العدد: 95 لسنة، 2008م)، ص15.

## الخاتمة

لقد توصل البحث في الختام إلى النتائج الآتية:

1- إن القيود الشديدة والصارمة التي تبنَّاها البرلمان في إقليم كردستان- العراق في هذا القانون، تجعل الزواج بأكثر من واحدة أقرب إلى المنع، وهذا يؤدي إلى تفشى العزوبة وانتشار العوانس من النساء، وعدم حل مشكلة المطلقات والأرامل.

2- إن تشريع نظام تعدد الزوجات في الإسلام يعد علاجًا لحلّ الكثير من المشكلات، بحيث يحقق المصالح الشخصية للأفراد في حلّ مشاكلهم الأسريَّة، علاوة على المصالح الاجتماعية؛ إذ هو حل سليم لمشكلة الأعداد الكبيرة من المطلقات والأرامل والعوانس، وبالتالي يحفظ المجتمع من الفساد وانتشار الفاحشة والشذوذ الجنسي ويحميه من التصدع والانهيار.

3- إنَّ عقد موزانة فقهية وعقلية بين مصالح التعدد ومفاسد منعه يجلي أنَّ الزوجة الأولى تتضرر نفسيًا، وضررها عظيم خلافًا للعصور القديمة، وكان ينبغي منع التعدد ابتناءً على هذا الضرر الجسيم الذي يلحق بالزوجة الأولى، ولكن حينما وضعناه في ميزان المصالح والمفاسد- هذا الميزان الفقهي الذي هو الحكم في الترجيح- ظهر للبحث أن الأضرار والمفاسد في منع التعدد هي أضعاف أضعاف الضرر الذي يلحق بالزوجة الأولى. وإن تضرُّر الزوجة الأولى تضرُّرٌ شخصاني خاص يمكن تحمُّله. أما الضرر الذي يصيب ملايين العوانس والمطلّقات والأرامل فهو ضرر عام يجب دفعه، وهاته قاعدة رصينة أطبق عليها الفقهاء وكل العقلاء.

ثم إن التعدد محدود جدًا، وكان البحث يأمل أن يتحصَّل إحصائية للمتعددين للزوجات في إقليم كردستان العراق. ويتساءل البحث: أيقتضي هذا العدد المحدود منع التعدد الذي فيه الحل لملايين البائسات من العانسات والمطلقات والأرامل. وقد تقرَّر

في أصول الفقه أن مصلحة الجماعة تقدم على مصلحة الفرد، وتقدم مصلحة الكثرة على مصلحة القلة.

ثمَّ إنَّ العلمانيين لا يهمُّهم معاني الستر، والعفاف، ويريدون تطبيق الثقافة الغربية على العالم الإسلامي، وتقنين تشريعاتٍ تفكِّك الأسرة، وتفسِد المجتمع.

ورغم أن رضى الزوجة الأولى ليس واجبًا، بيدَ أن الزواج الثاني في واقعنا المعاصر يفضي إلى إيذاء الزوجة الأولى؛ لذا، فإن من مكارم الأخلاق، وحسن العشرة تطييب خاطرها؛ تخفيفًا من إيذائها المعنوي.

4- يدعو البحثُ الباحثين والأكاديميين في إقليم كردستان- العراق إلى إجراء دراسات مسحية وإحصائية وميدانية للآثار السلبية الناتجة عن قانون تقييد تعدد الزوجات في إقليم كردستان.

**Volume 11, No. 1 ● June 2014**

# *JOURNAL OF*

# *Islam in Asia*

*A Refereed International Biannual Arabic - English Journal*

INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

